

# الفصل الأول

## دارفور في الإطار الوطني والإقليمي

### المبحث الأول

#### قضية دارفور في الإطار الوطني

الأصل أن المشكلة سودانية داخلية لأنها وقعت في إقليم يتبع الأراضي السودانية، وأن تكون الحكومة السودانية قادرة على فرض الأمن والنظام في إقليم دارفور. ومن الواضح من متابعة تاريخ هذه القضية أنها ليست قضية صراع عرقي، ولكنها في الأغلب صراع قبلي، فكلهم سوادنيون وكلهم مسلمون، وحتى القبائل العربية كانت قبائل إفريقية، ولذلك لا يبدو أن عرض المشكلة على أنها صراع بين المكون العربي والإفريقي في السودان عرض دقيق، كما أنها بالقطع ليست صراعاً دينياً. ويبدو أن إنشغال الحكومة السودانية عما يدور بالإقليم وانغماسها في قضية الجنوب قد أدى إلى تطور أوضاع دارفور، فالولايات المتحدة لم تخلق هذه الأوضاع، وإنما سلطت عليها الأضواء بشكل مفاجئ ومكثف ومتسارع نقل المشكلة بشكل مباغت من إطارها الوطني دون أن تنتبه الحكومة السودانية إلى ذلك إلى الإطار العالمي. ويبدو أن الحكومة السودانية نظرت بعين الشك إلى التطورات في دارفور على أساس أن الولايات المتحدة تساند الدول المجاورة كما تساند ثوار الجنوب، وأن إسرائيل تساندهم أيضاً بالإضافة إلى المؤشرات التي قرأتها الحكومة السودانية وتظهر لديها أن جون جارانج يساند تمرد الغرب والشرق. كذلك أشارت الكثير من منظمات حقوق الإنسان وبعثات الأمم المتحدة إلى الفظائع التي ارتكبت في دارفور، وتحدثت بعض هذه التقارير عن علاقة الحكومة السودانية بالقبائل التي ترتكب هذه الجرائم. من ناحية أخرى، فإن الحكومة السودانية شعرت بتصارع الأحداث وعدم قدرتها على ملاحظتها، وعلى التدخل السريع والعنيف لمجلس الأمن،

ومنحها مهلاً محدودة للقيام بمهمات مستحيلة على أرضية أساسية أوسع وهي الشك في مسؤولية الحكومة المتعمدة عن هذه الأحداث، بالإضافة إلى مسؤولياتها المفترضة بحكم تبعية الإقليم لها، ولذلك فهمت الحكومة هذه الضغوط الدولية على أنها إخراج وتعجيز متعمدين للسودان يختفى خلفهما دافع الإضرار بالسودان وبنظامها، ولذلك تحدثت الحكومة صراحة مع الولايات المتحدة عن أن ما قدمته لها من مساندة ضد الإرهاب كان يجب أن يكون شقيقاً للسودان عندها حتى لا تقسو واشنطن عليها، وهذا بالتحديد هو ما دعا جانباً من الإعلام الأمريكي إلى الاعتقاد بأن واشنطن أبدت ليونة غير مفهومة إزاء السودان، بينما الجرائم ترتكب في دارفور بمساندة الحكومة وبعلمها. وقد رفضت الحكومة السودانية قرارات مجلس الأمن وخاصة تلك المتضمنة لإجراءات تمس سيادة السودان، وخاصة القراران ١٥٩١، ١٥٩٣. فسجلت الحكومة على القرار الأخير انتهاكه للسيادة الوطنية وطعنه في كفاءة القضاء السوداني، والمعايير المزدوجة للقرار وذلك بإعفائه للأمريكيين دون غيرهم، وأخيراً تعقيده للمشكلة في دارفور.

غير أن الحكومة السودانية عادت فقبلت في قمة طرابلس القرار ١٥٩٣ في مايو ٢٠٠٥ على أساس أن هذه القمة تؤكد الإطار الإفريقي للمشكلة، كما تؤكد الالتزام من جانب كل الأطراف بوقف إطلاق النار.

ومما يذكر أن فضيل التيجاني وزير الدولة بوزارة الخارجية السودانية وهو من دارفور رفض تهمة الإبادة الجماعية والطبيعة العنصرية للصراع، واعترف أن الأهداف السياسية للمتمردين غامضة ومبالغ فيها، وتستغل الدعم الخارجي الذي يدفع المتمردين إلى التشدد، وأكد أن المشكلة تتعلق بالتخلف والحروب الطويلة في الجنوب لإتقال كاهل الدولة.

وقد انقسمت الساحة السودانية وتباينت مواقفها حول القضية وتطوراتها وقرارات مجلس الأمن وخاصة القرار الأخير. فقد أيدت قليل من الهيئات والأحزاب والمنظمات الحكومة في رفضها للقرار مثل حركة

تضامن دارفور التي انتقدت توجيه الأولوية في قرارات المجلس إلى المحاكمة، وحثت على التركيز على المفاوضات لحل المشكلة. وقد انضم حزب البعث الاشتراكي فرع السودان إلى نفس الموقف تقريبا، حيث انتقد تقرير البعثة الدولية الذي بنى عليه مجلس الأمن موقفه، أوضح أنه لا يجوز اتهام الدولة بل اتهام الأفراد.

أما المعارضة السودانية بجميع ألوانها، فقد أيدت قرارات المجلس جملة وتفصيلا، وأدانت موقف الحكومة السودانية، وطالبتها بعدم التعنت وضرورة معالجة الموقف بطريقة عاقلة، فقد دعا حزب "الجمهوريون - التنظيم الجديد" الحكومة إلى قبول القرار والسعي دبلوماسيا إلى تخفيف أثاره وتجنب مواجهة المجتمع الدولي، وأهمية المحاكمات لإعادة الأمن والاستقرار. أما الجبهة الشعبية لتحرير السودان فقد أيدت القرار وانتقدت فقدان النظام السوداني لشرعيته. وقد انضم إليها حزب المؤتمر السوداني ورابطة أبناء غرب السودان، والحزب القومي السوداني المتحد الذي أشار في بيانه إلى أن الدولة تفقد سيادتها بمجرد انتهاكاتها الصارخة لحقوق مواطنيها، كما انضم إلى ذلك الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، وحركة تحرير السودان التي اعتبرت أن القرار إدانة للنظام وأنصاف ورد اعتبار لشهداء التطهير العرقي. كما ساندت قرار مجلس الأمن كل المنظمات السودانية المعارضة للحكومة في الخارج.

## المبحث الثاني

### دارفور في الإطار العربي الإفريقي

اهتم الاتحاد الإفريقي منذ البداية بقضية دارفور وخاصة فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية المستمرة في الإقليم، وطالب كل الأطراف بالتعاون مع فريق المراقبين الأفارقة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، وحث المنظمات الإنسانية للعناية بالأوضاع في دارفور. وقد انضمت القمة الثالثة الإفريقية المنعقدة في يوليو ٢٠٠٤ إلى الموقف الدولي الذي يطالب الحكومة السودانية بأن تنفذ بدقة التزامها بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، وأن تقدم للمحاكمة مخالفي حقوق الإنسان، وكذلك التأكيد على احترام اتفاق وقف إطلاق النار، كما حث الاتحاد رئيس البعثة الخاصة الدكتور حامد الجابد رئيس وزراء النيجر الأسبق والأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي بأن يبذل أقصى الجهد من أجل استئناف الحوار السياسي. وقد تم بالفعل استئناف الحوار في أبوجا تحت رعاية نيجيريا، ولكنه واجه تحديات كبيرة. كذلك أرسل الاتحاد مراقبين دوليين وقوات لحمايتهم.

وقد قدم المبعوث الخاص رئيس اللجنة الدكتور الجابد تقريراً عن مختلف الأوضاع في دارفور أشار فيه إلى تركيب قوة المراقبة العسكرية، والتي تضم ٤٦٥ فرداً كانت الكونغو وغانا ونيجيريا وجنوب إفريقيا أهم المشاركين فيها (تشارك مصر بأربعة مراقبين). وقد قدرت الميزانية الأولية بحوالي ٤٤ مليون دولار تعهدت الولايات المتحدة بأن تدفع حوالي ٢٦ مليون منها كما تعهدت الجامعة العربية بأن تدفع مائة ألف دولار. وقد أوضح التقرير التعاون الوثيق بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن. كما أشار التقرير إلى أن قضية دارفور محل اهتمام الجامعة العربية حيث حضر المبعوث الإفريقي الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية الدول العربية، وحيث أكد هذا الاجتماع على أولوية دور الاتحاد الإفريقي واستعداده لدعم جهوده. وقد أشار التقرير أيضاً إلى الاهتمام البرلماني والحكومي للولايات

المتحدة وكندا وأستراليا ودعمهم للاتحاد الإفريقي، ولكن التقرير اعترف بخطورة الحالة الإنسانية في دارفور وبتحديات أعمال الإغاثة ومن بينها الموارد المالية، حيث قدرت الميزانية الأجمالية للعام الأول بحوالي ٢٢٢ مليون دولار. وفي ٢٥ أبريل ٢٠٠٥ انعقد في اديس بابا الاجتماع الثالث للجنة الأركان العسكرية التابعة لمجلس الأمن والسلام الإفريقي لمراجعة ومتابعة الفريق الإفريقي الذي زار دارفور في مارس ٢٠٠٥ لتقييم الموقف. وقد اقترح تقرير فريق التقييم زيادة القوة العسكرية إلى ٥٨٨٧ فردا بالإضافة إلى ١٥٦٠ شرطي.

غير أن مجلس الأمن والسلام الإفريقي قرر في اجتماعه رقم ٢٨ في ٢٨/٤/٢٠٠٥ أن حالة وقف إطلاق النار والالتزام به ليست كافية، ولكن المجلس أدان كل الأطراف، ثم رحب بقرار الحكومة السودانية بسحب قاذفات القنابل من دارفور والعمل على استعادة الثقة والأمن فيها.

ولاشك أن القمم الإفريقية التي خصصت لبحث مشكلة دارفور قد أسهمت في تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، كما أكدت على عدد من المواقف الحيوية، أولها أن الحكومة السودانية تتحمل جزءا ليس بنفس القدر الذي تتحمله في نظر مجلس الأمن. وهذه المسافة بين الموقف الإفريقي والدولي هو ما تعول عليه الحكومة السودانية. أما الموقف الثاني، فهو يتعلق بفرض الجزاءات على السودان من جانب مجلس الأمن، وهو ما سكت عنه الاتحاد الإفريقي رغم انزعاجه من تدني الأوضاع الإنسانية في دارفور. أما الموقف الثالث، فهو أن الاتحاد الإفريقي لم يعلق على قرارات مجلس الأمن الخاصة بفرض جزاءات على السودان وعلى المسؤولين فيه، وبإحالة المتهمين في جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، ربما لأن مجلس الأمن قد شدد في هذين القرارين على التنسيق مع الاتحاد الإفريقي، ولذلك لم يشأ الاتحاد أن يساند قرار مجلس الأمن حتى لا يغضب السودان، ولا أن يساند السودان حتى لا يقضى على أسس التعاون بينه وبين مجلس الأمن. أما النقطة التي ركز عليها مجلس الأمن ولم يشاطره فيها الاتحاد الإفريقي فهي

الربط التام بين عملية السلام في دارفور وعملية السلام في جنوب السودان. المعلوم أن الحكومة السودانية انتقدت موقف مجلس الأمن من القضية.

كذلك طلب الاتحاد الإفريقي في أواخر أبريل ٢٠٠٥ أن تصل عدد القوات إلى ٧٧٠٠ فرداً، وطلب من حلف الناتو مساندة ميدانية، وهو ما فسره البعض في الصحف الأمريكية على أنه يظهر الثقة المتزايدة في فاعلية التدخل الأجنبي، ويرى أن حكومة السودان وافقت على الدور المحتمل لحلف الناتو في دارفور لولا اعتراض فرنسا، وإصرارها على أن يظل الدور أوروبياً، رغم أن الولايات المتحدة تدفع نحو أدوار وتدخلات للحلف في القارة لمساندة جهود الاتحاد الإفريقي حتى لا تصبح الدول المتساقطة وكرماً للجماعات الإرهابية.

ومن المفارقات أن الحكومة السودانية التي تفضل دوراً إفريقياً لحل المشكلة، وتبدى قلقها من تكثيف الدور الأمريكي تفاجأ بالنداءات الأخرى في الولايات المتحدة وفي غيرها تتهم الرئيس بوش بأنه التزم سياسة الصمت تجاه دارفور لأكثر من ١١٣ يوماً في ولايته الثانية، كما اتهمت الولايات المتحدة من جانب بعض الصحف الفرنسية بالتواطؤ في إنقاذ ضحايا التطهير العرقي. وينتقد هذا الاتجاه هذا التراوح بين المحاولات السودانية للتغطية وتوطين المشكلة، وبين ضرورة تدخل الولايات المتحدة بشكل جري لحسم المشكلة.

وقد لوحظ أن موقف المتمردين من الاتحاد الإفريقي وجهوده لحل المشكلة قد اتجه إلى النقد والتعبير عن عدم الثقة، وتحيزه للحكومة السودانية، بالإضافة إلى ضعفه وعجزه، وفضلت حركات التمرد في أن يتولى مجلس الأمن وحده المسؤولية، وعبروا عن قلقهم من أنه رغم توافر حسن النية لدى الاتحاد في حل المشكلة، إلا أن الاتحاد يعطى اهتماماً أكبر لمواقف الحكومة السودانية، وخاصة بعد أن أعلن الاتحاد تعاطفه مع الموقف الرسمي السوداني خلال مناقشات مجلس الأمن لتحويل المتهمين بارتكاب الجرائم في دارفور إلى المحكمة الجنائية

الدولية. فقد أشرنا إلى تصريحات الوفد الجزائري الذي انتقد القرار ١٥٩٣ على عدة أسس ومن بينها أنه لم يأخذ في اعتباره مقترحات الاتحاد الإفريقي التي قدمها رئيس الاتحاد للدورة الحالية الرئيس النيجيري أبا سانجو، حيث فضل الاتحاد أن تتم المحاكمة في إطار سوداني أو إفريقي. ولاشك أن حركات التمرد في دارفور لم تبدي ارتياحها لقرارات القمم الإفريقية التي رحبت بالإجراءات السودانية لحماية المدنيين، وتسهيل عمل الوكالات الإنسانية، ونزع سلاح الميليشيات. ورغم انتقادات المتمردين للاتحاد الإفريقي واتهامه بالتحيز والعجز، إلا أن الاتحاد قد كلف من جانب مجلس الأمن بمتابعة الملفات الثلاثة في دارفور، وهي الملف الأمني فيما يقوم به الاتحاد من رقابة لوقف إطلاق النار ومحاولة حماية المدنيين قدر المستطاع، وملف الشئون الإنسانية، ثم ملف التسوية السياسية، ويحاول التعاون مع الحكومة السودانية لتحسين الموقف على الأرض. ويظل العامل الأساسي وهو عدم ثقة المتمردين في جهود الاتحاد السبب في تعثر مفاوضات أديس أبابا ثم أبوجا، والانسحاب المتكرر لوفود المتمردين .

والحق أن القمم الإفريقية الموسعة والمحدودة وأهمها قمم طرابلس عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ قد أكدت على رفض التدخل الأجنبي في أزمة دارفور، وعلى تسويتها في الإطار الإفريقي.

وإذا كان المتمردون قد نظروا إلى قمة طرابلس المحدودة في ٢٠٠٤ نظرة شك وريبة، فإن موقفهم من قمة طرابلس في مايو ٢٠٠٥ كان مختلفاً تماماً، حيث فوضوا الرئيس القذافي دون أن يحضروا أيضاً بتمثيل وجهة نظرهم. ومن الواضح أن عدم حضورهم مع إشاراتهم بأهمية القمة هو تعبير عن أسهم من أن تحقق مثل هذه القمم ما يسعون إليه في دارفور. وقد خرجت القمتان بنفس النتائج، وأهمها رفض التدخل الخارجي والإصرار على حل المشكلة في إطار إفريقي. وقد لوحظ أن مجلس الأمن درج على انتقاد سلوك المتمردين أيضاً، ومع ذلك فهم يتقون في المجلس أكثر من تقنيهم بالاتحاد الإفريقي.

## التعاون العربي - الإفريقي فى قضية دارفور

لأول مرة تهتم القمة العربية فى الجزائر يومى ٢٢، ٢٣ مارس ٢٠٠٥ بقضايا السودان، أى التسوية بين الشمال والجنوب وقضية دارفور. فقد تناولت القضية معظم الزعماء العرب فى إشارات عابرة فى كلماتهم. ومن الطبيعى أن يركز الأمين العام للاتحاد الإفريقي على قضية دارفور، كما ركز عليها الأمين العام للأمم المتحدة، وأن يطلب من القمة العربية مساندة مادية وسياسية لنشاط الاتحاد والمراقبين والقوات التى شكا الأمين العام من أن ما قدم من مساعدات مالية لا يصل إلى عشر ما كلن مطلوباً، حتى يتمكن الاتحاد من مواجهة المشكلة.

وإذا كان موضوع التعاون العربى الإفريقي قد أصبح محل اهتمام القمة، وشغل مكاناً هاماً فى كلمات بعض الزعماء، فإن انعقاد القمة العربية فى تونس ثم الجزائر ثم السودان العام القادم، لهو مناسبة لإنهاء تقليد عربى قديم، وهو ترك القضية السودانية للإطار الإفريقي. ولكن التعاون العربى الإفريقي فى مجال تسوية القضية السودانية يثير مشكلة القراءات المختلفة لجوهر هذه القضية. ذلك أن الاتحاد الإفريقي يعتبر أن اتفاق السلام بين الشمال والجنوب يمثل انتصاراً لحقوق الجنوبيين، ويحمل من باب خفى تلك المسحة التى قدمتها الولايات المتحدة للمشكلة، عندما دفعت بشكل حثيث إلى اتفاقيات السلام بين الخرطوم وحركة تحرير السودان. كذلك يشعر العالم العربى بأن قضية دارفور، وإن كانت معطياتها قائمة منذ سنوات، وأن الحكومة السودانية بسبب مشاغلها الكثيرة وحربها مع الجنوب لم تعط العناية الكافية لهذه القضية، وأن تصعيد المشكلة من جانب الولايات المتحدة، خصوصاً فى مجلس الأمن، وعلى مستوى العلاقات الثنائية مع السودان تحيط بها الشكوك، ويشتم منها ما يريب بالنسبة لوحدية السودان وسلامة أراضيه، فإن العالم العربى بالتأكيد حريص على أن تظل دارفور جزءاً عزيزاً من السودان مهما كان شكل التسوية بين حركات التمرد وبين الحكومة السودانية. ومن المعلوم أن الولايات المتحدة صورت الموقف فى دارفور على أنه صراع بين العرب والأفارقة، انحازت فيه الحكومة السودانية إلى القبائل العربية، وربما راق هذا الطرح للاتحاد الإفريقي، ولو بشكل غير مباشر على أساس أن هذا الطرح الأمريكى قدم أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية، وفسر يومها على أنه محاولة من

الرئيس بوش لجذب أصوات الناخبين السود في الولايات المتحدة، كما فسّر استمرار الموقف الأمريكي بأسباب مختلفة أهمها، استمرار سياسة تمزيق الدول العربية لصالح إسرائيل، مما دفع الحكومة السودانية إلى أن تتهم إسرائيل رسمياً بمساندة التمرد في دارفور. وأما السبب الثاني فهو تأكيد واشنطن على سياسة واضحة في إفريقيا تعزز بها محاولاتها المستميتة لإخراج النفوذ الفرنسي من القارة السوداء، لكي تخلص النفوذ الأتجلو ساكسوني، و... نعتقد أن تأييد فرنسا البارز لواشنطن في مجلس الأمن بالنسبة لقضية دارفور يحمل معنى التستر بحماية حقوق الإنسان والاستخفاف في نفس الوقت بالموقف العربي. كما أن هذا الموقف الفرنسي يحمل إشارات التقارب الفرنسي الأمريكي، ولو في مسألة تتصل في نهاية المطاف بنقل النفوذ الفرنسي في القارة.

ولا شك أن دفع الولايات المتحدة الجهود الدولية في دارفور، وتصعيد المشكلة ضد الحكومة السودانية يثير المخاوف من أن تتحول دارفور من التبعية للسودان إلى وضع لا يكون فيه للسودان سلطة عليه، أشبه بما يتجه إليه الآن إقليم كوسوفو.

تلك هي الاعتبارات التي تحكم الشعور العربي، وكذلك الموقف الإفريقي، ولكن موقف القمة العربية في الجزائر لا يمكن أن يعكس هذه المشاعر بشكل مباشر في قراراته نظراً لحساسيات الموقف السوداني، ووجود الولايات المتحدة على الطرف الآخر، فضلاً عن أن الجهود الدولية في دارفور تتخفى وراء الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات مجلس الأمن المتتالية والمتصاعدة، وتستغل المناخ العام الذي تمكنت الولايات المتحدة من إشاعته بمناسبة قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بشأن لبنان، وإعطائه دفعه في إطار الضغوط الأمريكية على سوريا ولبنان بعد اغتيال الحريري.

ومن الواضح أن التعاون العربي الإفريقي لا يجوز أن يكون شعاراً عاماً، وإنما لابد من البحث عن مضمون عملي له، مما يتطلب التوصل إلى قناعة مشتركة عربية وإفريقية للتعاون بين الطرفين على مقتضاها بدارفور، وبذلك نجنب البيئة العربية الشعور بأن الصراع في دارفور يجب الانحياز إلى أحد طرفيه، وأن من مصلحة الطرفين العربي والإفريقي أن يكون السودان موحداً ونموذجاً للتعايش

بين الأعراق، وساحة للتسامح ورابطاً قوياً على مناطق التخوم العربية الإفريقية. ولهذا السبب فإننا نعتقد أن موقف القمة العربية يجب تشجيعه باعتباره المناسبة الأولى التي يتم فيها اتحاد المصلحة بين العرب والأفارقة على أرض السودان، على أن يتم البحث عن المضامين العملية لتأكيد هذا الموقف المتضامن، دون الالتفات إلى دعاة التفريق بين العرب والأفارقة، على أساس نظريات عرقية خاطئة تضع العروبة في مواجهة الأفريقية حسبما يحلو لهواة التثائيات أن يلهون بها.

ولعل هذا المدخل يفرض علينا التنبيه إلى الواجبات الإعلامية والثقافية والسياسية التي يجب أن يقوم بها العرب والأفارقة معاً. فالإعلام العربي أغفل تقريباً قضية دارفور، كما أنه استكان إلى أن مجمل القضايا السودانية لم تعرض يوماً على الجامعة العربية، وأنها عولجت دائماً في الإطار الإفريقي، مما أعطى الانطباع بأن السودان إفريقياً أكثر منه عربياً، والصحيح أنه عربي إفريقي شأنه شأن الدول الثماني الأخرى العربية في إفريقيا.

وبصرف النظر عن اختلاف الرؤى وأسباب المخاوف، فإن الإعلام العربي يجب أن يدافع عن وحدة السودان وسلامته الإقليمية، كما يجب أن يتخذ موقفاً منطقياً من الاتهامات الدولية للسودان، وأن يبرز للقارئ الأسباب التي تجعل قرارات مجلس الأمن في المسألة اللبنانية السورية وفي دارفور بالذات هي الشرعية الدولية، بينما القرارات الأخرى المنصفة للفلسطينيين، والصادرة هي الأخرى من مجلس الأمن قد تم السكوت عنها عمداً، كما تم إغفالها وسط هذا الضجيج المتحمس لهذه الشرعية الدولية. ومن الواضح أن السودان مقبل على مخاطر التقسيم، وأن التقسيم يمكن أن ينال من كل الجسد. السوداني في شرقه وغربه وجنوبه، ولذلك فإن الإعلام الإفريقي والعربي معاً يجب أن ينبها إلى هذه المخاطر، كما أن هذه المخاطر توشك أن تتجسد في الواقع استناداً إلى اتفاق ماشاكوس الذي يطيء الجنوب الحق في الاستفتاء على الانفصال أو الاستمرار ضمن الدولة السودانية. صحيح أن سياسة الحكومة السودانية سوف تلعب دوراً هاماً في بلورة هذه المخاطر، إلا أن الإعلام العربي والإفريقي يستطيع أن يساعد الحكومة في هذا الشأن، إذا كان هناك قاسم مشترك بينهما. ومما يسهل الاندماج في الموقف العربي الإفريقي أن الاتحاد الإفريقي يؤكد على قدسية الحدود وعلى وحدة الدولة الإفريقية

ولا يقر الانفصال أو التجزئة، وهي سياسة ثابتة ومبدأ مستقر في القانون الدولي الإفريقي، استناداً إلى قاعدة قدسية الحدود، الذي بدأ تطبيقه في أمريكا اللاتينية في بداية القرن التاسع عشر، ثم انتقل إلى القارة الإفريقية صبيحة الاستقلال، وانتقل منها أيضاً إلى دول شرق أوروبا فأصبح مبدأ أساسياً من مبادئ القانون الدولي العام على المستوى العالمي.

### مصر ومشكلة دارفور:

هناك حقائق لا يجوز المناقشة في صحتها وأولها أن أمن مصر القومي في دائرته الأوسع يعتمد على قدرة مصر على تركيز مفهوم الأمن القومي العربي، فيصبح الأمن القومي المصري جزءاً من الأمن القومي العربي. أما الدائرة الأضيق للأمن القومي المصري بعد انحلال عقد الأمن القومي الذي أسهمت مصر بنصيب وافر في انحلاله بعد عام ١٩٧٩ ربما دون أن تترك ذلك، ضمن حساباتها الأخرى، فهي دائرة الحوار المباشر، وهي فلسطين وإسرائيل من الشرق والسودان جنوباً وليبيا غرباً والبحر المتوسط شمالاً. ولا أظن أنني أضيف جديداً عندما ما أقول أن مصر قد تخلت حتى عن هذه الدائرة. فلا شك عندي في أن مصر مبارك على الأقل باتت منذ عام ١٩٧٩ تفهم أمنها القومي بشكل متطابق مع مفهوم إسرائيلي للأمن القومي المصري، وهو أن تقتصر على أمن الحدود الجغرافية لمصر وحمايتها من العدوان العسكري أي التخلص من الدائرة القومية والدائرة المحيطة مباشرة بمصر. وكنت، ولا أزال، أتمنى أن تعنى جهة ما مسئولة بدراسة جدية لدوائر الأمن القومي المصري، وأنا على يقين، دون أن استيق نتائج مثل هذه الدراسة. إن مصر مبارك ترتكب أبشع خطأ سوف يجر المزيد من الكوارث في المستقبل: فقد كان من نتائج مواقف مصر المتواضعة في فلسطين وإزاء إسرائيل أن توحشت إسرائيل ولم تعد تطبق مجرد النقد، ناهيك عن إلزامها بقواعد السلوك القويم وتجسيد آثار التحالف الإسرائيلي الأمريكي وموضعة عوامل القوة الإسرائيلية بتوليد عشرات العوامل الداخلية والإقليمية لتحجيم القوة الإسرائيلية. ولم أفهم حتى الآن كيف أن مصر

تركت السودان يواجه مخطط التقسيم المعلن منذ بدأت عملية السلام المشبوهة في الجنوب، بعد أن أصبحت أى عملية السلام فى المنطقة العربية تثير المخاوف من المخططات الأجنبية، وباتت تعنى التآمر على المنطقة ومقدراتها، فقد تخلت مصر عن السودان فى محادثات انفصال الجنوب المقرر له عام ٢٠١١ فى اتفاق ماشاكوس، وفى اتفاق السلام فى دارفور فى أبوجا، ثم فى تجاوز واشنطن للاتفاق، فبدلاً من أن تعاقب واشنطن حركات التمرد التى رفضت الاتفاق رغم مشاركتها فى مفاوضات إبرامه حتى اللحظة الأخيرة، تريد أن تنفذ المخطط بطريقة أخرى وهو الإصرار على إرسال قوة دولية كبيرة قوامها ما يقارب ١٨ ألف جندي بمهام غامضة، والأرجح أنها سوف تقوم بمهام تؤدى إلى فصل دارفور عن الوطن الأم، وهذا تطبيق للاستراتيجية الأمريكية فى تمزيق العالم العربى لصالح إسرائيل.

والغريب حقاً أن مصر الرسمية تتحدث عن أهمية السودان وربما تدرك هذه الأهمية نظرياً سواء من حيث المصالح المائية، أو المصالح الأمنية المهددة ببلد منقسم ومتحارب، أو المصالح الاقتصادية والتجارية التى لا تصر القاهرة طوال العقود الثلاثة الأخيرة على استثمارها، ولكن أبسط وصف لموقف مصر من السودان وقضاياها هو أن مصر فى غيبوبة، وهذا أشرف لها من أن توصف بعدم الإدراك وعدم الاكتراث لما يصل إلى حد التفريط، أو أن يوصف بأن مصر تتآمر على مصر. وحتى عندما صدر القرار ٦٧٩ الذى قدم حيثيات إنشاء القوة الدولية مستنداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن موقف مصر كان ملفتاً والسودان يبيع صوته للنجدة بلا مجيب، حتى صدور القرار ١٧٠١. وطبعاً فإن حكمة مصر وهذونها وفلسفة سياستها التى تولى وزيرنا اللامع أحمد أبو الغيط شرحها وإيضاحها وتبسيطها للجهلة والغفلة من أمثالى نصحت السودان نفس النصيحة التقليدية الغالية التى توزعها فى العالم العربى كله، وهى ضرورة التأدب مع الشرعية الأمريكية فى مجلس الأمن خاصة وأن مصر لاحظت بحكمتها الواضحة جداً أن الشر

يتطير من عيني بوش وبلير ولا بد من قبول القرار خيراً من تحديه، والاستماع إلى مبعوثي بوش وبلير اللذين عرضا على البشير أن المكافأة هي الجلوس دقائق في البيت الأبيض مع هولاء القرن الجديد مبعوث العناية الإلهية. ولا ضرر أن تحرك واشنطن المعارضة السودانية كما حركت المعارضة اللبنانية، وكل المعارضات العربية المخدوعة في المنطقة، والتي لا تزال تحسن الظن بالوجه الإنساني لبوش في دارفور وتتسى وجهه القاتل بقسوة في فلسطين ولبنان والعراق.

والخلاصة، ماذا سوف تفعل مصر إذا أصر السودان فعلاً على مواجهة القوة الدولية التي يعتبرها بحق قوة احتلال واستعمار بينما تعتبرها مصر قوة دولية شرعية مهمتها اقرار السلام لصالح الاستقرار ضد وحشية الحكومة السودانية وعقابا لهذه الحكومة على تفریطها في معالجة الأوضاع في دارفور طيلو هذه العقود حتى دخلت دارفور في دائرة الأطماع الأمريكية.

الراجح، استقراء لعقلية الحكم العاقل في مصر أنه سوف ينصح الحكومة السودانية بعدم التهور ومناطحة الصخور وتحطيم قرون الوعل السودانية في مناطحة خاسرة مع "الشرعية الدولية" ومع المجتمع الدولي حتى لو رأتها الحكومة جائرة، لكن هذه الشرعية هي الأبعد نظراً وهي التي قررت أن هذه الحكومة لا تستحق أن يظل دارفور في حمايتها. بهذه النصيحة تسهم مصر مبارك بلا شك في الاسراع في تشكيل القوة الدولية وتشجيع الدول على المشاركة فيها تكون الخطوة التالية هي تشجيع مصر للمشاركة فيها بهذا المفهوم. إن تشكيل القوة وإرسالها وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ وتعيين ممثل خاص للإشراف على تفسير القرار وتنفيذه، وقد يقترح نزع سلاح الجيش السوداني المشاكس لهذا القرار، سوف يتوقف على مدى المساندة أو المعاندة للموقف السوداني الذي تسعى واشنطن إلى عزله وتفريده وتآكله في الداخل، كما سوف تسعى في المرحلة المقبلة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٦ إلى الضغط عليه من جانب الدول المجاورة خاصة مصر.

ورغم أنني أجد صعوبة شديدة في تحديد الموقف المصرى الآن من القضايا المختلفة في ظل التذبذب وعدم اليقين والتراجع عن بعض المواقف الأولية، إلا أنني أظن أن مصر فى إحدى المراحل كانت تعارض. فهل تعارض وتتبع المعارضة بمواقف عملية دعماً لحكومة الخرطوم أم سيغريها دور الوساطة لتلبيين المواقف وتقريبها؟ إن المصلحة المصرية الحقيقية كما يحددها أبناء مصر الفاهمون والمخلصون واضحة فى مساندة السودان ضد هذا الاحتلال باسم المجتمع الدولى وهو نفسه المجتمع الدولى الذى اعتبر تدمير لبنان وإيادة اللبنانيين دفاعاً شرعياً عن نفس إسرائيل الزكية.

## المبحث الثالث إسرائيل ودارفور

العلاقة بين إسرائيل ودارفور علاقة حميمة فيما اتهمت إسرائيل رسمياً من جانب الحكومة السودانية بمساندة التمرد وتوسيع نطاقه. ومادامت إسرائيل تقدم بذلك فلا بد أن يكون الهدف الأمريكي في دارفور ليس إنقاذ سكانها أو بعضهم من الهلاك لأن السلوك الأمريكي في العراق وفي غيرها يجعل سعيها إلى الخير أمراً مشكوكاً فيه ولذلك فالأرجح أن يكون هدف إسرائيل والولايات المتحدة هو تمزيق السودان أو استخدام مأساة دارفور لتحقيق أهداف سياسية من الحكومة السودانية وإضعاف هذه الحكومة حتى يفلت الإقليم من حضن السودان الأم مثلما يمكن الطفل في الولايات المتحدة من التمرد على سلطة والديه بل وله الحق في مقاضاتهم وفق القانون. هذه الخلاصة، أصبحت واضحة بعد أن أخرج المتمردون الحكومة الأمريكية التي حاولت أن تستخلص لهم أكبر قدر من التنازلات في اتفاق السلام الذي أبرم في أبوجا برعاية إفريقية ودولية وهللت له كل الأوساط بعضها يأمل أن ينتهي المأساة وبعضها الآخر يأمل في غير ذلك. فقد ثبت أن رفض المتمردين للاتفاق بل مهاجمتهم للشعب في دارفور ودفعه إلى التظاهر رفضاً للاتفاق يعنى أمراً واحداً وهو أن التمرد لا يكتسب بالشعب ولا يهيمه المجازر والمأساة وأنه ادعى أنه يدافع عن فصول من القسوة التي أنزلتها بالشعب الحكومة السودانية ولذلك أن الأوان أن تدرك الدول الغربية أن التمرد عبر التاريخ لا يكتسب كثيراً بآلام الشعوب التي يجندونها إلا قليلاً وأن التمرد ينقلب إلى مكاسب شخصية يتقاضاها زعماءهم ثمناً للمخاطرة.

تلك كانت الخلاصة المدهشة التي سجلها أحد أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين ومن المتخصصين في شئون دارفور والسودان هو Alan J. Kuperman الأستاذ بجامعة تكساس والذي حرر كتاب "المقاومة بالتدخل الإنساني: الخطر المعنوي، التمرد والحرب الأهلية" وعنوان مقاله المنشورة في الـهبر الدتريبون يوم ١/٦/٠٦:٢ عنوان غريب وهو "الادعاء الاستراتيجي بوضع الضحية" وينصح الكاتب بأن يتم إفهام المتمردين المدللين بأن اللعبة قد

انتهت وإطلاق يد الجيش السوداني لتأديبهم مع الاحترام لقواعد القانون الدولي الإنساني في ذلك، والتعاون مع الحكومة السودانية لضبط الأوضاع في دارفور. وهذه الخلاصة الممتازة لا يعيبها سوى حسن النية الزائد فيها وحيث تغفل أن التدخلات الدولية لا تهدف دائماً إلى مواجهة المآسى وإنما استغلال المآسى للترويج لسياسات أو استغلال أوضاع. وهذا هو ما قصد إليه الكاتب الصهيوني جوشوا ميتنيك مراسل صحيفة الكريستيان ساينس مونيتور في عدد يوم ٢٠٠٦/٦/٢ في مقالته بعنوان "الإبادة في السودان تسقط عند أبواب إسرائيل". خلاصة الرسالة التي اجتهد الكاتب في تسجيلها هي أن عدداً من اللاجئين السودانيين، الظاهر أنهم من الجنوب، ادعى أنهم من دارفور وأنهم مسلمون وسودانيون أى من بلد يعادى إسرائيل اضطرتهم المأساة إلى اللجوء إلى بلد عدو فانقسم الرأي في إسرائيل إزاء هذا الموقف، حيث أيد بعضهم قبول هؤلاء اللاجئين، بينما رفض البعض الآخر الوثوق في هذه المجموعة التي تنتمى إلى بلد معاد وأن مآساتهم لا علاقة لإسرائيل بها. أما المتعاطفون مع اللاجئين السودانيين فقد أشفقوا عليهم لأسباب عديدة منها أنهم ذكروهم باللاجئين اليهود الفارين من المحرقة أثناء الحرب العالمية الثانية والذين اضطروا إلى الارتقاء أمام أبواب دول أخرى بطريقة غير قانونية. ثم شرح الكاتب إلى نقطة أخرى وهي أن هؤلاء اللاجئين اضطروا إلى التسلسل عبر مصر بعد أن ضاقت مصر بهم وذاقوا الموت على يد قوات الشرطة المصرية، وأن وزير الداخلية الإسرائيلي روني بارأون أبلغ أعضاء الكنيست أن قوات الأمن تحاول عادة ردهم إلى الجانب المصرى من الحدود، هذا رغم أن إسرائيل تقوم بقتل رجال الشرطة المصريين من حين لآخر بحجة التسلسل إلى الجانب الإسرائيلي مما دفع مصر إلى الضيق من تكرار هذه الحوادث فاحتمت مؤخراً بعد مقتل اثنين من جنود الأمن المركزى على الحدود. ثم ينتقل الكاتب إلى تسجيل ملاحظات نجل أحد ضحايا المحرقة لكى يذكر القراء بها إذ يقول "نحن أفراد الشعب اليهودى التي أحرقت الهولوكوست ذاكرتهم لا يمكننا أن نهمل اللاجئين من الإبادة في دارفور الذين يطرقون أبوابنا لأننا نحن أيضاً جربنا الإبادة، وانتهز المناسبة لكى يذكر بعدد ضحايا المحرقة الذى

يشكك فيه المؤرخون والسياسيون وآخرهم الرئيس الإيراني، والذي أدت ملاحظاته إلى ملاحقة أمريكية وإسرائيلية لن تنتهي إلا بحرب عالمية أو بإسقاط نظامه فيما يعرف الآن باختصاراً بالملف النووي الإيراني. وفي لفتة رابعة ينتقل الكاتب عن المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية أنهم لن يعيدوا أحد من طالبي اللجوء إلى دارفور، وهذا المتحدث هو نجل أحد الناجين من الهولوكوست. إن هذا التشابه الذي يراه الكاتب بين الإبادة في معسكرات الاعتقال النازي وبين الإبادة في دارفور يهدف في الواقع إلى تذكير العالم بمأساة اليهود التي تتعرض الآن للتكذيب وادعاء المبالغة والابتزاز. ثم أن الكاتب يستغل مأساة هؤلاء اللاجئين للإيهام بأن الإسرائيليين تنفطر قلوبهم شفقه على من يتعرض للإبادة وجيشهم ومستوطنوهم يعملون بإخلاص على إيادة الشعب الفلسطيني وهم يعتقدون أن العالم لا يرقب باهتمام سلوكهم الذي يعتبر أقسى آلاف المرات فيما عانوه في الهولوكوست. إننى أظن أن الهولوكوست حقيقة، ولا يهم العدد وإنما المهم أنه جريمة، ولكنى أظن أيضاً بأن التركيز به يثير على الفور أكبر هولوكوست في التاريخ وهو محاولة إدخال الشعب الفلسطيني إلى متحف التاريخ، فلا أحد يغفل عن أن المشروع الصهيوني يريد الأرض ويبيد السكان، كما أنه يتقن في صفوف الإبادة، وهل هناك اسم آخر لما يواجهه الشعب الفلسطيني الآن بحجة رفض حماس شروط التعامل مع إسرائيل وهل يمكن تفسير القسوة التي لم يعترفها الإنسان في تاريخه لسلوك القوة الإسرائيلية وإيادتها للأفراد بالصواريخ، ولا أظن أن أنبياء بنى إسرائيل لا يمكنهم أن يبرروا لنا الطريقة التي اغتيل بها شيخ هرم معوق خارج لثوه من صلاة الفجر وهو الشيخ أحمد ياسين أو هدم المنازل فوق رؤوس أصحابها.